

ماليزيا: إضراب الإسلاميين المعتقلين عن الطعام
يسلط الأضواء على استمرار حرمانهم من الحق في المحاكمة

مع دخول الإضراب عن الطعام الذي أعلنه NS معتقلاً إندونيسياً محتجزين من دون محاكمة منذ عام OMMN بموجب قانون الأمن الداخلي أسبوعه الثالث، دعت منظمة العفو الدولية مجدداً إلى توجيه الاتهام إلى جميع محتجزي قانون الأمن الداخلي وتقديمهم إلى محاكمة عادلة، أو الإفراج عنهم فوراً.

وقالت منظمة العفو الدولية اليوم: "إن الاحتجاز من دون محاكمة ما انفك يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، سواء أكان ذلك في معسكر اعتقال كامونتينغ الماليزي، أم في خليج غوانتانامو".

"فنتيجة لافتراض أنهم مذنبون بتهمة أن لهم صلات غير محددة بـ"الإرهاب"، وحرمانهم من الحق في الدفاع عن أنفسهم أمام المحاكم، فإن سجناء ماليزيا "المنسيين" ما زالوا يتحملون تبعات الاحتجاز المطول.

ومضت منظمة العفو قائلة: "ويعاني هؤلاء أيضاً من الشك العميق أيضاً بشأن ما إذا كانت الحكومة ستختار أن تفرج عنهم، ومتى يمكن أن يكون ذلك".

وقد بدأ المعتقلون السنة عشر إضراباً عن الطعام في N مارس/آذار للاحتجاج على تجديد الحكومة الأمر التنفيذي المتعلق باحتجازهم الصادر منذ عامين في OMMN، على الرغم من ما ذكر من رفع المجلس الاستشاري لقانون الأمن الداخلي توصية بالإفراج عنهم. وقد أكد المحتجزون أنهم شعروا بأنه ليس أمامهم سوى هذا الطريق. وادعوا أن السلطات قد ضللتهم عندما جعلتهم يعتقدون بأنها لن تقوم بتجديد أوامر اعتقالهم الأصلية إذا ما وافقوا هم وعائلاتهم على أن يحتجزوا دونما تقديم شكوى رسمية، بما في ذلك عدم طلب الإنصاف القضائي عبر مذكرات طعن في احتجازهم.

وكان المحتجزون قد اعتقلوا استناداً إلى قانون الأمن الداخلي في منتصف OMMN للاشتباه بانتماهم إلى جماعة إسلامية محلية "متشدة" تدعى كومبولان مجاهدين ماليزيا. وتمت اثنتا عشرة عملية من عمليات الاعتقال في وقت سابق على هجمات القاعدة في NN سبتمبر/أيلول OMMN في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان معظم من اعتقلوا أعضاء في حزب المعارضة الرئيسي الريف، الحزب الإسلامي لماليزيا. وأحد هؤلاء الذين اعتقلوا هو نيك عدلي بن نيك عبد العزيز، ابن الوزير الأول في ولاية كيلانتان، التي يسيطر عليها الحزب الإسلامي. وزعم مسؤولون حكوميون أن كومبولان مجاهدين ماليزيا، التي تلقى بعض أعضائها تدريباً دينياً وعسكرياً في أفغانستان، تهدف إلى إنشاء دولة إسلامية في ماليزيا عن طريق استخدام القوة. ولم تعلن على الملأ حتى الآن أية أدلة تثبت هذه الاتهامات.

ونظراً لما ورد من أنباء عن تدهور صحة المضربين عن الطعام، فإن منظمة العفو الدولية تحت السلطات على ضمان تلقي جميع المحتجزين الرعاية الطبية المناسبة، وإسراع المجال أمامهم بانتظام لمقابلة أطباء مستقلين. وقد رحبت المنظمة في الأسبوع الماضي بالزيارة التفتيشية التي قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا، التي وجدت أن ما لا يقل عن أربعة محتجزين قد نقلوا إلى المستشفى للعلاج قبل إعادتهم إلى الحجز. وزار مسؤولون في وزارة الداخلية كذلك المعسكر لمحاورة معلمي الإضراب عن الطعام.

خلفية

دأبت السلطات الماليزية على نحو متكرر، وبدوافع سياسية وبشكل انتقائي، على استخدام قانون الأمن الداخلي منذ إصداره في NVSM ضمن حملاتها ضد المتمردين الشيوعيين، ويجيز القانون للسلطات احتجاز الأشخاص لفترة غير مقيدة بموجب أمر تنفيذي. وفي أزمة مختلفة، وُجّهت إلى نشطاء المعارضة وإلى أكاديميين وطلاب ونقابيين- والآن إلى "الإرهابيين" الإسلاميين المشبوهين- تهمة تهديد الأمن الداخلي، وأخضع هؤلاء لعمليات احتجاز "وقائية" بمقتضى قانون الأمن الداخلي، وحرموا من حق الدفاع عن أنفسهم أمام المحاكم. ويتعرض المحتجزون بموجب قانون الأمن الداخلي بعد اعتقالهم، وخلال الأيام الستين الأولى التي تشكل فترة "التحقيق"، لخطر المعاملة السيئة أو التعذيب، نظراً لأنهم يستجوبون من قبل شرطة الشعبة الخاصة.

وفي أعقاب هجمات NN سبتمبر/أيلول OMMN، دافعت السلطات عن قانون الأمن الداخلي باعتباره أداة في "الحرب ضد الإرهاب". وبحسب ما ذكر، فقد اعتقل ما لا يقل عن UM إسلامياً مشتبهاً به في معسكر كامونتينغ، ومعظمهم متهمون بالاتصال بـ RTR? لجماعة الإسلامية، وهي شبكة إقليمية يُزعم بأنها ترتبط بالقاعدة. وفي معظم الأحيان، باءت بالفشل محاولات رفع مذكرات لجلب المحتجزين أمام المحاكم بهدف إخضاع احتجاجهم لتفحص قضائي للأسس التي تقيم عليها السلطات مبررات احتجازهم.

وفي OMMN، قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا بمراجعة شاملة لقانون الأمن الداخلي وأوصت بإلغاء القانون واستبداله ليحل

محله تشريع يتناسب بشكل متوازن مع ضرورات الأمن الوطني وبواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق كفالة الإشراف القضائي المستقل عوضاً عن المجلس الاستشاري الحالي، الذي لا تعتبر توصياته أمراً ملزماً. وأوصت اللجنة باتخاذ تدابير مؤقتة فورية تتضمن، بين جملة أشياء، تقليص فترة السننتين الحالية للاحتجاز لتصبح ثلاثة أشهر، ينبغي في نهايتها إما توجيه تهمة إلى الشخص المحتجز أو الإفراج عنه. ولم تُرد الحكومة على توصيات اللجنة بعد.